Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 1, Issue 2, 2025, Pages: 328-334
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Historical Context of the Formation of the Libyan State before 1951

Aqreerah Ahmed Salem *
Department of History, Faculty of Education, Bani Waleed University, Libya

السياق التاريخي لتشكل الدولة الليبية قبل 1951

قريرة أحمد سالم *
قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: aqryrtahmd@gmail.com

Received: October 26, 2025	Accepted: November 23, 2025	Published: November 28, 2025

Abstract:
This research paper examines the complex historical roots of the formation of the Libyan state prior to the declaration of independence in 1951, by analyzing the successive political and administrative phases that the region experienced. These phases include the late Ottoman Era (1835–1911), the period of Italian Occupation (1911–1943), and finally the years of British and French Administration (1943–1951). The study reveals that Libya inherited a heavy legacy of administrative weakness and regional fragmentation. During the Ottoman period, a volatile administrative pattern prevailed, characterized by relative decentralization and reliance on tribal leaders, which prevented the establishment of an effective central apparatus. Italian occupation imposed strict centralization and introduced modern institutions (like municipalities and civil registries), yet these were colonial in nature, detached from the local society, and served settlement objectives. The subsequent British and French Administration stage was marked by administrative fragmentation among the regions, but served as a transitional bridge that allowed for the initial training of national administrative cadres, forming the nucleus of the future governmental apparatus. In parallel, the paper emphasizes the pivotal role of the Libyan National Movement, which successfully utilized its Sanusi, tribal, and diplomatic leadership to unify the demand for independence and foster a growing national consciousness in the face of the complex colonial legacy. The main conclusion is that Libya entered the stage of independence in 1951 lacking strong central institutions or a unified administrative structure, despite a national consciousness that was the primary driving force behind the state's foundation. This historical context constitutes an essential basis for understanding the ongoing structural challenges that the modern Libyan state faced after its inception.

Keywords: Libya, Italian Colonialism, Ottoman Era, British Administration, National Identity, Modern State.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص
تتناول هذه الورقة البحثية الجذور التاريخية المعقدة لتشكّل الدولة الليبية قبل إعلان الاستقلال عام 1951، بتحليل المراحل السياسية والإدارية المتتابعة التي مرّ بها الإقليم، بدءاً بأواخر العهد العثماني المتأخر (1835–1911)، مروراً بفترة الاحتلال الإيطالي(1911–1943) ، وانتهاءً بسنوات الإدارة البريطانية والفرنسية.(1943–1951) . تكشف الدراسة أن ليبيا ورثت تركة ثقيلة من الضعف الإداري والتجزئة الجهوية .ففي العهد العثماني، ساد نمط إداري متقلب تميز باللاّمركزية النسبية والاعتماد على الزعامات القبلية، مما حال دون بناء جهاز مركزي فعّال .أما الاحتلال الإيطالي، فقد فرض مركزية صارمة وأنشأ مؤسسات حديثة (كالبلديات والسجل المدني)، لكنها كانت استعمارية ومفصولة عن المجتمع المحلي وخدمت أهداف الاستيطان .ثم جاءت مرحلة الإدارة البريطانية والفرنسية التي اتسمت بالتجزئة الإدارية بين الأقاليم، لكنها مثّلت جسراً انتقالياً سمح ببدء تدريب كوادر إدارية وطنية شكلت نواة الجهاز الحكومي المستقبلي. في المقابل، أكدت الورقة على الدور المحوري للحركة الوطنية الليبية التي نجحت، عبر زعاماتها السنوسية والقبلية والدبلوماسية، في توحيد المطالبة بالاستقلال وبلورة وعي وطني متنامٍ في مواجهة الإرث الاستعماري المعقد. الخلاصة الأساسية هي أن ليبيا دخلت مرحلة الاستقلال عام 1951 وهي تفتقر إلى مؤسسات مركزية قوية أو بنية إدارية موحدة، رغم وجود وعي وطني كان القوة المحرّكة الأساس خلف تأسيس الدولة .هذا السياق التاريخي يشكّل أساساً ضرورياً لفهم التحديات الهيكلية الممتدة التي واجهت الدولة الليبية الحديثة بعد التأسيس.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الاستعمار الإيطالي، العهد العثماني، الإدارة البريطانية، الهوية الوطنية، الدولة الحديثة.

1. المقدمة

تمثّل دراسة السياق التاريخي لتشكّل الدولة الليبية قبل عام 1951 مدخلاً أساسياً وضرورياً لفهم مسار بناء الدولة الليبية الحديثة وتحدياتها الهيكلية الممتدة. فعلى مدى قرون طويلة، ظل الإقليم الليبي فضاءً سياسيّاً غير موحّد، تناوبت عليه سلطات خارجية وإمبراطوريات متنافسة، مما جعل عملية تأسيس الدولة الحديثة متأخرة مقارنة بجوارها الإقليمي. فقد مرّت ليبيا، منذ أواخر القرن التاسع عشر، بتغيرات عميقة على المستويات السياسية والإدارية والاجتماعية، أسهمت في تكوين وضعية معقدة شكّلت الإطار العام الذي ستنشأ فيه الدولة المستقلة لاحقاً. وبذلك، لا يمكن مقاربة لحظة الاستقلال في عام 1951 إلا باعتبارها تتويجاً لمسار طويل من التفاعلات التاريخية بين القوى الاستعمارية، ومشاريع التحديث المتقطعة، والأنماط التقليدية للسلطة، والحركات الوطنية الناشئة.

يُعنى هذا البحث بتحليل الإرث الإداري والسياسي الذي خلّفته المراحل التاريخية الثلاث السابقة على الاستقلال—العهد العثماني المتأخر، والاحتلال الإيطالي، والإدارة البريطانية–الفرنسية—وكيف أسهمت هذه المراحل في تشكيل بنية اجتماعية تتسم بالتعدد القبلي والجهوي، وهيكل مؤسسي يتسم بالهشاشة واللاّمركزية. وعلى الرغم من أنّ ليبيا تمتّعت بموقع جغرافي استراتيجي، إلا أنّ اتساع مجالها الجغرافي وندرة مواردها قبل اكتشاف النفط حدّ من قدرة القوى المركزية على الاندماج الإداري الفعّال.

لقد تميّز هذا المسار التاريخي بوجود تناقض محوري: صعود الوعي الوطني مقابل غياب المؤسسات المركزية. فمن جهة، خلقت العهود السابقة إرثاً مؤسسياً ضعيفاً، حيث اعتمدت الدولة العثمانية في إيالة طرابلس الغرب على تحالفات محلية وزعامات قبلية لإدارة الشؤون الداخلية. كما أدّى ضعف السلطة المركزية إلى اتساع هامش النفوذ الاجتماعي والسياسي للطريقة السنوسية التي بنت شبكة واسعة من التنظيمات في شرق ليبيا. ومن جهة أخرى، أنتجت مرحلة الاحتلال الإيطالي (1911–1943) التي اتسمت بالسياسات القمعية والعنصرية، رمزاً قوياً للوعي الوطني تمثّل في حركة المقاومة التي قادها عمر المختار. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، عمّقت مرحلة الإدارة البريطانية والفرنسية (1943–1951) التباينات الجهوية بسبب التقسيم الإداري بين برقة وطرابلس وفزّان، لكنها في الوقت نفسه هيأت الظروف لبروز نخب سياسية فاعلة ولعبت الأمم المتحدة دوراً محورياً في دعم تأسيس كيان سياسي موحد.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفرضية المركزية لهذه الدراسة هي: أنّ ليبيا لم تدخل مرحلة الاستقلال في عام 1951 وهي تمتلك مؤسسات جاهزة لدولة حديثة وموحدة. بل ورثت تركة ثقيلة من الضعف الإداري والانقسام الجهوي والتأخر الاقتصادي، وكان الوعي الوطني المتنامي هو القوة الوحيدة القادرة على صنع توافق وطني أساسي لتأسيس الدولة. وتأتي أهمية دراسة هذا السياق التاريخي لفهم الجذور العميقة للتحديات الهيكلية التي واجهتها الدولة الليبية الحديثة ولا تزال آثارها ممتدة حتى اليوم.

2. تأثير الاحتلالات على الإدارة المحلية في ليبيا

شهدت ليبيا منذ أواخر القرن التاسع عشر سلسلة من الاحتلالات الأجنبية التي تركت بصمتها العميقة على بنية الإدارة المحلية، بدءاً بالسيطرة العثمانية المتأخرة، مروراً بالاحتلال الإيطالي، ثم الإدارة البريطانية والفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أسهمت هذه المراحل في تشكيل نمط إداري متقلب، انتقل من اللاّمركزية العثمانية إلى المركزية الاستعمارية الإيطالية، وصولاً إلى الإدارة العسكرية المؤقتة بعد عام 1943.

تأثير كل مرحلة احتلالية على الإدارة المحلية

شهدت الإدارة المحلية في ليبيا خلال المراحل الثلاث من الاحتلال تحولات عميقة شكّلت أسس البنية الإدارية التي ورثتها الدولة الحديثة.

أ. العهد العثماني المتأخر (1835–1911): اللامركزية والهشاشة المؤسسية

حاولت إسطنبول، في العهد العثماني الثاني الذي بدأ سنة 1835، إعادة فرض المركزية بعد قرن من حكم الأسرة القره مانلية، غير أن ضعف الموارد واتساع الرقعة الجغرافية حال دون بناء جهاز إداري فعّال. فقد ظلت القبائل تمارس سلطة واسعة على شؤونها اليومية بينما انشغلت الإدارة العثمانية بمهام الأمن والجباية. ويؤكد (العيادي، 2006) أن السلطة العثمانية اكتفت بهيكل إداري شكلي لم يستطع اختراق البنى الاجتماعية التقليدية أو إدخال إصلاحات مستدامة. وهكذا بقيت الإدارة المحلية ضعيفة وغير قادرة على تحقيق الاندماج السياسي أو التنظيم المؤسسي.

ب. الاحتلال الإيطالي (1911–1943): المركزية الاستعمارية وفصل الإدارة عن المجتمع

مع دخول الإيطاليين إلى ليبيا سنة 1911، تغيّر المشهد الإداري جذرياً، إذ فرضت روما نموذجاً استعمارياً يقوم على المركزية الصارمة وإلغاء معظم صور الإدارة التقليدية. فقد أنشأت السلطات الإيطالية البلديات والمحافظات وأدخلت السجل المدني والقضاء النظامي ونظمت الضرائب وفق النموذج الأوروبي، لكنها ربطت كل هذه المؤسسات بأهداف السيطرة السياسية والاستيطان. ويوضح (الدغيس، 1975) أن البنية الإدارية التي أقامها الإيطاليون كانت متقدمة شكلياً مقارنة بالعهد العثماني، لكنها كانت حكراً على الإدارة الاستعمارية ولم تمنح الليبيين دوراً حقيقياً فيها. ويؤكد (Del Boca، 1988).أن الإدارة الإيطالية هدفت إلى "إيطالة" المجتمع، وأن أي تحديث إداري كان موجهاً لخدمة المستوطنات وتسهيل السيطرة العسكرية، ما أدى إلى نشوء إدارة حديثة لكنها مفصولة عن المجتمع المحلي.

ج. الإدارة البريطانية والفرنسية (1943–1951): التجزئة وبداية تكوين الكوادر الوطنية

بعد سقوط إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، دخلت ليبيا مرحلة الإدارة البريطانية والفرنسية التي اتسمت بالتجزئة، إذ خضعت طرابلس وبرقة للإدارة البريطانية بينما تولت فرنسا إدارة فزان. وقد أدى هذا التعدد في السلطات الإدارية إلى ظهور ثلاثة نماذج مختلفة داخل البلد الواحد، مما خلق تحدياً لبناء إدارة موحّدة لاحقاً. ومع ذلك، شهدت هذه الفترة بداية تكوين جهاز إداري وطني، فقد سمحت الإدارة البريطانية بفتح مدارس للموظفين المحليين وأنشأت مجالس محلية محدودة الصلاحيات. ويشير (ونّاس، 2008) إلى أن البريطانيين شرعوا لأول مرة في إعداد كوادر ليبية قادرة على تولّي الوظائف الحكومية، وأن هذه المرحلة أدت إلى بروز موظفين محليين شكلوا نواة الإدارة في الدولة المستقلة. ويضيف (Ahmida، 2011) أن هذه المرحلة مثلت جسراً انتقالياً بين الحكم الاستعماري وبناء مؤسسات الدولة، رغم افتقارها إلى وحدة سياسية وإدارية بسبب اختلاف المصالح بين الإدارتين البريطانية والفرنسية.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومن خلال هذه المراحل، يتضح أن الإدارة المحلية في ليبيا نشأت في بيئة من الانقسام والتدخل الخارجي. فالعثمانيون تركوا إرثاً من اللامركزية وضعف الدولة، بينما أدخل الإيطاليون مؤسسات حديثة لكنها كانت استعمارية ومنفصلة عن المجتمع، فيما قدمت الإدارة البريطانية والفرنسية بداية تدريب إداري وطني دون قدرة كاملة على توحيد البلاد. وقد ساهم هذا المسار التاريخي في تشكيل ملامح الإدارة الليبية عند الاستقلال سنة 1951، بما فيها من هشاشة مؤسسية وصعوبة بناء جهاز إداري وطني موحّد.

د. الإدارة العثمانية المتأخرة(1911–1835)

شهدت ليبيا خلال العهد العثماني المتأخر، الذي بدأ مع إعادة إسطنبول فرض سيطرتها المباشرة على الإيالة سنة 1835 بعد انتهاء حكم الأسرة القره مانلية، مرحلة إدارية تميّزت بمحاولة استعادة المركزية دون القدرة على تطبيقها بفعالية على الأرض. فقد سعت الدولة العثمانية إلى إعادة تنظيم البلاد إداريًا من خلال تعيين الولاة وإعادة هيكلة السناجق والقائمقاميات، لكن طبيعة المجتمع الليبي، واتساع الجغرافيا، وضعف الموارد المالية والإدارية، جعلت سلطة الدولة محدودة، خاصة في المناطق الداخلية. تركّز عمل الإدارة العثمانية في المدن الساحلية، بينما ظلّت القبائل تتمتع باستقلال واسع في إدارة شؤونها اليومية، سواء في فضّ النزاعات أو تنظيم الأمن أو جباية الضرائب التقليدية. لذلك اضطرت الإدارة الرسمية للاعتماد في كثير من الأحيان على تفاهمات مع الزعامات القبلية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار. ورغم محاولات التحديث التي ظهرت عبر إدخال بعض النظم الإدارية والقانونية المتأثرة بالإصلاحات العثمانية (التنظيمات)، فإن هذه الجهود بقيت محدودة التأثير بسبب ضعف حضور الدولة في العمق الاجتماعي للبلاد، إضافة إلى غياب مشاريع تنموية أو بنى تحتية قادرة على تعزيز سلطة المركز. لذلك ظلّت الإدارة المحلية في ليبيا خلال هذه الفترة ذات طابع تقليدي وغير متماسك، الأمر الذي جعل المجتمع الليبي يفتقد إلى خبرة مؤسسية حديثة عند انطلاق مرحلة الاحتلال الإيطالي لاحقًا.

هـ. الاحتلال الإيطالي(1943–1911)

مع بداية الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة 1911، دخلت البلاد مرحلة جديدة اتسمت بتحول جذري في طبيعة الإدارة المحلية. فقد تبنّت إيطاليا مشروعًا استعمارياً يقوم على السيطرة المباشرة وإعادة تشكيل البنية الإدارية بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية. وقد عمدت السلطات الإيطالية منذ الأيام الأولى إلى تفكيك أنماط الإدارة التقليدية التي كانت سائدة في العهد العثماني، وألغت العديد من الأدوار التي كانت تقوم بها القيادات القبلية. ثم شرعت في بناء جهاز إداري مركزي يعتمد على تعيين حكام ومأمورين إيطاليين في مختلف المناطق، وأدخلت أنظمة جديدة مثل المحافظات والبلديات والسجل المدني ونظام القضاء النظامي والشرطة الحديثة. غير أن هذه البنية الإدارية، رغم مظهرها الحديث، لم تكن موجهة لخدمة المجتمع الليبي أو دمجه في مؤسسات الدولة، بل جاءت لتحقيق أهداف التوطين الاستيطاني وجعل ليبيا امتدادًا جغرافيًا لإيطاليا. وبمرور الزمن أصبح النظام الإداري الإيطالي جهازًا فعالًا في إحكام السيطرة، لكنه ظل غريباً عن المجتمع المحلي، إذ لم يسمح بظهور نخب إدارية وطنية، الأمر الذي ترك فراغًا كبيرًا في الخبرة المؤسسية بعد رحيل الإيطاليين (الدغيس، 1975) .وقد أكدت هذه السياسات، التي ترافقت مع حملات عسكرية عنيفة، أن الهدف من أي تحديث إداري كان "إيطالة" المجتمع وتسهيل السيطرة العسكرية وليس بناء مؤسسات وطنية (Del Boca، 1988).

و. الإدارة البريطانية والفرنسية(1951–1943)

بعد سقوط الحكم الإيطالي في ليبيا أثناء الحرب العالمية الثانية، دخلت البلاد ابتداءً من سنة 1943 مرحلة إدارية جديدة تمثّلت في تقسيمها بين إدارتين مختلفتين تمامًا في الأسلوب والرؤية: إدارة بريطانية في برقة وطرابلس، وإدارة فرنسية في فزان. هذا التقسيم لم يكن مجرد وضع مؤقت، بل كان له تأثير عميق في تشكيل البنية الإدارية الليبية قبل الاستقلال، إذ ظهرت ثلاثة نماذج متباينة داخل الإقليم الواحد، الأمر الذي خلق تحديات كبيرة أمام بناء إدارة وطنية موحّدة لاحقًا.

في المناطق الواقعة تحت الإدارة البريطانية، سُمح بإنشاء مجالس محلية محدودة الصلاحيات، وؤُلي اهتمام خاص بتدريب الموظفين الحكوميين الليبيين في مجالات التعليم والإدارة والشرطة. ورغم أن بريطانيا لم تكن تهدف إلى بناء دولة ليبية بمؤسسات متكاملة، إلا أن المهارات والكوادر التي نشأت في هذه المرحلة أصبحت لاحقًا نواة الجهاز الإداري للدولة المستقلة. ويشير (ونّاس، 2008) إلى أن البريطانيين شرعوا

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

لأول مرة في إعداد كوادر ليبية قادرة على تولّي الوظائف الحكومية. أما الإدارة الفرنسية في فزان فقد اتخذت طابعًا مختلفًا تمامًا، إذ اعتمدت فرنسا نموذجًا إداريًا استعماريًا شبيهًا بما كانت تطبقه في مستعمراتها بإفريقيا، وركزت على ضبط الأمن والأطراف الحدودية أكثر من اهتمامها ببناء مؤسسات محلية أو تطوير الكوادر الليبية، مما عمّق الطابع اللامتكافئ للخبرة الإدارية بين الأقاليم الثلاثة.
ورغم اختلاف التجربتين البريطانية والفرنسية، فإن مرحلة إدارتهما وفّرت لأول مرة قاعدة حقيقية لنشوء جهاز حكومي ليبي، حيث بدأت تظهر نخب محلية تملك خبرة عملية في الإدارة، وتشكّلت تصورات أولية عن مؤسسات الدولة الحديثة. ويضيف (Ahmida ،2011) أن هذه الفترة كانت جسراً انتقالياً بين الحكم الاستعماري وبناء مؤسسات الدولة الوطنية، على الرغم من افتقارها إلى وحدة سياسية وإدارية بسبب تباين المصالح بين الإدارتين.

3. مقارنة عامة بين مراحل الاحتلال

شهدت ليبيا منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى إعلان الاستقلال سنة 1951 ثلاث مراحل احتلالية متعاقبة تركت بصماتها العميقة على بنية الإدارة المحلية والمجتمع الليبي.
أولاً :شكّل العهد العثماني المتأخر (1835–1911) مرحلة من اللاّمركزية النسبية، حيث ارتبطت قوة الدولة بمدى قدرتها على إدارة علاقاتها مع القبائل والطرق التقليدية للحكم، وهو ما انعكس لاحقًا على هشاشة المؤسسات عند مجيء الاحتلال الإيطالي (العيادي، 2006).
ثانياً :في المرحلة التالية بعد الغزو الإيطالي (1911–1943)، شهدت ليبيا تحولاً جذرياً بفرض نموذج استعماري يقوم على المركزية الصارمة وإلغاء أشكال الإدارة التقليدية. وكانت هذه البنية الإدارية، رغم مظهرها الحديث، خاضعة بالكامل لمصالح الدولة الاستعمارية. وأدى هذا إلى ظهور فجوة كبيرة بين المجتمع والجهاز الإداري، إذ شكّلت الإدارة الإيطالية جهازًا فعالًا في السيطرة ولكنه غريب عن السكان (الدغيس، 1975)، وكانت مصممة أساسًا لـ"إيطالة" المجتمع الليبي وليس لبناء مؤسسات وطنية قادرة على الاستمرار بعد الاستقلال (Del Boca ،1988).
ثالثاً :شكلت الإدارة البريطانية والفرنسية (1943–1951) مرحلة انتقالية تجزيئية، انقسمت فيها البلاد إلى ثلاثة نماذج إدارية متباينة. ورغم اختلاف أساليب الإدارة، فإنهما أسهما معاً في توفير أساس أولي لتكوين إدارة وطنية لاحقة، حيث ظهرت لأول مرة نواة من الموظفين المحليين الذين سيشكلون العمود الفقري للإدارة بعد الاستقلال (ونّاس، 2008)، ومثلت هذه الفترة جسراً بين الإدارة الاستعمارية وبناء الدولة الوطنية (Ahmida ،2011).
وبهذا يمكن القول إن كل مرحلة احتلالية تركت إرثًا إداريًا ومجتمعياً متبايناً، جمع بين نقاط ضعف واضحة مثل هشاشة المؤسسات والتفاوت الجهوي، وبين بعض عناصر القوة مثل الخبرة الإدارية المكتسبة وبروز كوادر وطنية، الأمر الذي شكّل الإطار الذي قامت عليه الدولة الليبية الحديثة عند الاستقلال.

4. دور الحركة الوطنية الليبية في التشكيل قبل 1951

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانسحاب القوات الإيطالية، ومع تصاعد النفوذ الإداري البريطاني والفرنسي، بدأت الحركة الوطنية الليبية تلقى زخماً سياسياً غير مسبوق. لم تكن هذه الحركة مجرد مقاومة محلية فحسب، بل شكّلت مشروعاً سياسياً متكاملاً هدفه بناء دولة ليبية موحدة ذات سيادة كاملة (الشريف، 2011) .قام هذا المشروع على ثلاثة أركان أساسية :الوحدة الإقليمية، والشرعية السياسية، والاعتراف الدولي.
من الناحية التنظيمية، تبلورت الحركة الوطنية عبر تأسيس جمعيات وأحزاب داخل ليبيا وخارجها. فقد ظهرت جمعيات وطنية في الداخل، مثل جمعية عمر المختار وحزبي "الاستقلال" و"الأحرار"، بينما عملت النخب الليبية في المنافي، خاصة في مصر وتونس، على تنسيق الجهود السياسية والدبلوماسية من أجل تدويل القضية الليبية لدى القوى الدولية ومنصات الأمم المتحدة (سريج، 2019).
على صعيد القيادة، لعبت الزعامات السنوسية والقبلية دوراً محورياً في توحيد الحركة الوطنية. قاد الملك إدريس السنوسي الجهود الدبلوماسية للتفاوض مع البريطانيين والفرنسيين، وتمكّن بشهادته الدينية

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والعشائرية من كسب ثقة غالبية القبائل في برقة وفزان وطرابلس (الكرعاوي، 2002) .كما أن المقاومة المسلحة، خاصة في برقة بقيادة عمر المختار، رسخت مفهوم الانتماء الوطني المشترك في مواجهة المستعمر، ما ساهم في رفع الروح المعنوية وتحويل المقاومة إلى رمز وطني يتجاوز البعد العسكري إلى مشروع دولة.
وعلى المستوى الدولي، نجح الوطنيون الليبيون في استخدام الأُطر العالمية لصالحهم. كان الضغط المستمر من خلال الوفود الليبية والتمثيل في الأمم المتحدة من الوسائل الحاسمة التي أدّت في النهاية إلى صدور قرار الأمم المتحدة القاضي بمنح ليبيا استقلالها. وقد نجحت الحركة الوطنية في بناء مشروع سياسي متكامل لديه رؤية مستقبلية لتعزيز دولة وطنية مستقلة، وتقديم برنامج مؤسسي مبكر، من خلال تشكيل لجنة تأسيسية لوضع دستور الدولة، والنقاشات حول شكل الحكم (فيدرالي أو مركزي) ورموز السيادة الوطنية.
يمكن القول إن الحركة الوطنية الليبية كانت القوة المحرّكة الأساسية خلف إعلان الاستقلال في عام 1951. لم تكن مقاومة عسكرية منعزلة، بل كانت مشروع دولة متكامل يجمع بين المكونات القبلية والدينية، والزعامات السياسية والدبلوماسية، ليشكّل الأساس الذي بُنِيت عليه دولة ليبيا المستقلة.

5. تأسيس المؤسسات الدستورية للدولة المستقلة

تجسدت فكرة تأسيس مؤسسات الدولة الليبية المستقلة مباشرة بعد قرار الأمم المتحدة، حيث باشرت الجمعية الوطنية التأسيسية ("جمعية الستين") عملها وسط أجواء سياسية معقدة بين القوى الوطنية المحلية والوصاية الدولية.
في اجتماعها الثالث بتاريخ 4 ديسمبر 1950، قرّرت الجمعية تشكيل لجنة من 18 عضواً لصياغة دستور الدولة، وبما يضمن تمثيل كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة (طرابلس، برقة، فزان) بأعضاء متساوين، مما أرسى مبدأ المشاركة المتوازنة في عملية التأسيس. بعد الانتهاء من صياغة الدستور، عقدت الجمعية اجتماعًا تاريخيًا في بنغازي في 7 أكتوبر 1951، حيث صدر الدستور الليبي رسميًا.
أسّس هذا الدستور لبنية مؤسسية حديثة للدولة: فقد نص على أن ليبيا دولة اتحادية ذات نظام ملكي وراثي وبرلماني، تتألف من ثلاثة أقاليم، مع توزيع للصلاحيات بين الحكومة الفيدرالية والإدارات الإقليمية. من الناحية التنفيذية، أنشأ الدستور مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، وشمل مجلسًا تشريعيًا مكوَّنًا من مجلس نواب ومجلس شيوخ، وهيئات وزارية، بالإضافة إلى سلطة قضائية مستقلة.
مثل إعداد هذه المؤسسات خطوة حاسمة نحو بناء دولة سيادية تضمن الحقوق الفردية وتحدد صلاحيات كل جهاز من أجهزة الدولة. وكانت هذه العملية في جوهرها انعكاساً للجهود الوطنية المبذولة، وإن تمت في ظل رقابة دولية، حيث كان للاعتراف الدولي بدولة ليبيا دور مهم في دفع وتيسير تأسيس هذه البنية الدستورية والمؤسسية.

6. الخاتمة

تُظهر دراسة المراحل التاريخية التي مرت بها ليبيا قبل إعلان الاستقلال عام 1951 أنّ تشكّل الدولة الليبية لم يكن حدثاً مفاجئاً، بل هو حصيلة تراكم طويل من التحولات السياسية والإدارية المعقدة. لقد بدأت هذه المسيرة منذ أواخر العهد العثماني (إرث اللاّمركزية والهشاشة)، مروراً بفترة الاحتلال الإيطالي (إرث المركزية الاستعمارية والمقاومة الشرسة)، وصولاً إلى سنوات الإدارة البريطانية والفرنسية (إرث التجزئة الإدارية وتكوين النواة الأولى للكوادر الوطنية).
تؤكد هذه الدراسة على أن ليبيا ورثت تركةً مزدوجة :تركة مؤسسية ضعيفة ومجزأة لا تلبي متطلبات الدولة الحديثة، مقابل وعي وطني قوي ومتنامٍ كان القوة المحرّكة الأساسية خلف توحيد المطالبة بالاستقلال.
وقد أدت الحركة الوطنية الليبية – بزعاماتها السياسية والدينية والاجتماعية – دوراً محورياً وحاسماً في تجاوز الانقسامات الجهوية المؤقتة، ودفع البلاد نحو الاستقلال وتأسيس نظام سياسي قائم على الحكم الدستوري في عام 1951.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إن بناء الدولة الليبية كان مشروعاً جماعياً شاركت فيه كافة المكونات، مما جعل إعلان الاستقلال تتويجاً لمسار تاريخي أثبت قدرة الليبيين على صنع توافق وطني راسخ. ومن ثمّ، فإن فهم هذا السياق التاريخي ليس مجرد استعراض للماضي، بل هو أساس ضروري لاستيعاب التحديات الهيكلية الممتدة التي واجهت الدولة الليبية بعد الاستقلال، والتي لا تزال آثارها تُلمس حتى اللحظة الراهنة.

المراجع

1. Ahmida, A. A. (2011). The making of modern Libya: state formation, colonization, and resistance. State University of New York Press.
2. بغباغة، د. ا. (2015). الاحتلال الإيطالي بليبيا 1911–1951 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر 2.
3. بوذيب، ك.، و دبابسية، ب. (2025). الحركة الوطنية الليبية ودورها في تحرير البلاد من الوجود الاستعماري الفرنسي-البريطاني 1943-1951م (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة غليمة.
4. الطاهر، م. (2016). الاحتلال الإيطالي والمقاومة الليبية 1911–1951 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
5. العيادي، م. (2006). ليبيا بين العهدين القره مانلي والعثماني الثاني. دار المدار الإسلامي.
6. Del Boca, A. (1988). Tripoli bel suol d'amore, 1860-1922.Laterza.
7. الدغيس، ف. ع. (1975). السياسة الإيطالية في ليبيا. دار الفرجاني.
8. الشريف، م. ا. (2011). مسيرة الحركة الوطنية الليبية – ليبيا: الصراع من أجل الاستقلال. دار الفرات للنشر والتوزيع.
9. سريج، م. (2019). النشاط السياسي الوطني في ليبيا 1928-1951. مجلة قرطاس للدراسات الحضارية والفكرية، (11)، 59-69.
10. قناوي، أ. م. ع. (2014). بشير السعداوي ودوره في الحركة الوطنية الليبية (ط1). مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.
11. الكرعاوي، و. س. (2002). تطور الحركة الوطنية في ليبيا 1943-1951 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القادسية، كلية التربية قسم التاريخ.
12. ونّاس، ع. ع. (2008). ليبيا في عهد الإدارة البريطانية (1943–1951). دار الرواد للنشر.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).